الأمم المتحدة S/PV.9655

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9655

الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة تشاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بن
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيد كيوميزاكس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-16832 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/464 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتاً مؤيداً دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2736 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن اتخاذ هذا القرار (القرار 2736 (2024)) يوجه رسالة واضحة. فالمجلس يطالب قوات الدعم السريع بوقف حصار الفاشر فوراً وبأن ترجع جميع الأطراف عن حافة الهاوية. سيؤدي الهجوم على المدينة إلى كارثة بالنسبة لمليون ونصف المليون شخص الذي يحتمون فيها. وقد قدمنا هذا القرار للمساعدة في تأمين وقف إطلاق نار محلي حول الفاشر وتهيئة الظروف الأوسع لدعم خفض التصعيد في جميع أنحاء البلد، وإنقاذ الأرواح في نهاية المطاف. ويتعيّن السماح للمدنيين بمغادرة المدينة، إذا رغبوا في ذلك، ويتعيّن إدخال المساعدات.

إن الحالة في السودان مفرطة الإلحاح، وتشتد احتياجات سكان السودان من المساعدة الإنسانية، خاصة في مختلف أنحاء دارفور. ويشدد هذا القرار على ضرورة الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ويدعو السلطات السودانية إلى زيادة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وإعادة فتح معبر ادري الحدودي على وجه السرعة للمساعدة في تيسير زيادة المساعدة الإنسانية بشكل كبير. وفي هذا الصدد، يحث القرار المجتمع الدولي على زيادة دعمه والوفاء بالتعهدات القائمة.

إن احتياجات الحماية في السودان مثيرة للقلق. ومن خلال هذا القرار، نطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن دعم حماية المدنيين في السودان، استناداً إلى أعمال المساعي الحميدة القائمة والولاية الحيوية لمبعوثه الشخصي إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على دعم المملكة المتحدة الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها السيد لعمامرة والعمل الذي يضطلع به للمساعدة في استكمال الجهود الإقليمية وتنسيقها لاستعادة السلام.

لقد أرسل المجلس إشارة قوية إلى أطراف هذا النزاع اليوم: فلا بد من إنهاء هذا النزاع الوحشي والظالم. ويبين قرار اليوم أن المجلس لا يزال ملتزماً بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في السودان. ونتطلع إلى مواصلة العمل على نطاق الأمم المتحدة وعلى نطاق المنطقة ومع أعضاء المجلس لتحقيق هذا الهدف. وأود أن أختتم بياني

بتوجيه الشكر لفريقنا ولجميع زملائي في المجلس على تعاونهم بشأن هذا القرار.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يجب على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لإنهاء القتال في السودان وتيسير حدوث زيادة فورية في المساعدة الإنسانية على نطاق واسع لمن هم في أمس الحاجة إليها، ولهذا السبب صوتت الولايات المتحدة مؤيدة لهذا القرار (القرار 2736 (2024)).

لقد اجتمعنا اليوم لمطالبة قوات الدعم السريع برفع حصارها ووقف العنف الذي تمارسه ضد السكان في الفاشر. اجتمعنا للدعوة إلى وقف فوري للتصعيد في العمليات العسكرية في المدينة وحولها. لقد اجتمعنا للمطالبة بحماية المدنيين والسماح للمساعدات الإنسانية بالتدفق بحرية إلى دارفور وفي أنحاء السودان، عبر الحدود وعبر خطوط النزاع، وفقا للقانون الدولي. اجتمعنا لندعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي في النزاع، الذي إن استمر لن يؤدي إلا إلى إثارة المزيد من عدم الاستقرار. اجتمعنا للدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية يؤدي إلى حل مستدام للنزاع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المملكة المتحدة بوصفها القائمة على الصياغة على نجاحها في إنجاز هذا القرار.

ما كان لهذا القرار أن يأتي في لحظة أكثر خطورة من تلك التي نعيشها الآن. سكان الفاشر محاصرون. تطوقهم قوات الدعم السريع المدججة بالسلاح. الغذاء والماء والدواء وغيرها من الضروريات تشح وتنضب. بدأت المجاعة تحل، وخطر تفاقم العنف، بما في ذلك احتمال وقوع مجزرة مروعة، بات يطغى على المشهد. بالفعل قتل المئات وأصيب العشرات في الفاشر. سويت قرى بالأرض، وقصفت المستشفيات ونهبت، وانقطعت المساعدات الإنسانية. إن شبح الحرب يضيق الخناق على الشعب السوداني. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من 25 مليون نسمة في السودان في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية – أكثر من 25 مليون نسمة.

ومع ذلك، تواصل قوات الدعم السريع منع تسليم المساعدات بينما تواصل القوات المسلحة السودانية حظر المساعدات عبر الحدود. وفيما يتعلق بالدعوة إلى إعادة فتح معبر أدري الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية من تشاد إلى السودان، نرحب بقبول السلطات السودانية تلك الدعوة والتنسيق في هذا الشأن. يجب عدم تأخير أو عرقلة إيصال تلك المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وأود أن أكون واضحة: إن لم تحترم الأطراف المتحاربة القانون الدولي الإنساني وتيسر إيصال المساعدات الإنسانية، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء لضمان إيصال المعونة المنقذة للحياة وتوزيعها بالنظر في جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الإذن بنقل المعونة من البلدان المجاورة، كما فعل المجلس في حالات أخرى. وأود أن أشير أيضا إلى أن القرار يدعو الأمين العام إلى طرح خيارات للمساعدة على تحسين حماية المدنيين. هذا أمر بالغ الأهمية، ونتطلع إلى تلك التوصيات.

لقد أصبح السودان بلا منازع أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ولكن، وعلى مدى فترة طويلة، غض المجتمع الدولي الطرف عن هذه الكارثة. ولاحظ الشعب السوداني ذلك. لقد لاحظ ولمس الصمت المطبق وأحس التقاعس عن العمل. سمعت ذلك بشكل مباشر عندما جلست مع اللاجئين السودانيين في أدري العام الماضي. وأثناء وجودي هناك، قطعت وعدا لهم. لقد وعدت بأن الولايات المتحدة ستعمل على مدار الساعة لإحلال السلام ومساعدة جهود الإغاثة ومحاسبة مرتكبي الفظائع. لكنني أوضحت أيضا أنه لا يمكن لبلد واحد أن يعالج أزمة بهذا الحجم بمفرده. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الوقوف إلى جانب الشعب السوداني، الذي تجرع ما لا يطاق من الموت والخسائر والانهيار جراء نزاع أطلق شرارته جنرالان متعطشان للسلطة.

واليوم بدأنا نرقى إلى مستوى تلك المسؤولية. لكن هذا ليس الوقت لنربت على ظهور بعضنا، لأن تأثير نتيجة التصويت الذي جرى اليوم سيتحدد بما سيتحقق من نتائج في الميدان. ولذا يجب على قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية الاستجابة لمطالب المجلس. سنراقب عن كثب، وإذا لم تتغير الحالة في الميدان إلى الأفضل، يجب على المجلس أن يتخذ المزيد من الإجراءات. وستواصل الولايات المتحدة، من جانبها، بقيادة المبعوث الخاص توم بيريلو، متابعة المبادرات الدبلوماسية

لإنقاذ الأرواح وتحقيق وقف لإطلاق النار. وفي ذلك العمل، نعرب عن امتناننا لشراكة المجتمع الإنساني وقادة المجتمع المدني والمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة. لنتكاتف من أجل إعلاء أصوات الشعب السوداني والمساعدة على لتشييد غد يسوده المزيد من الأمان والحرية والديمقراطية فى السودان.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا التعليل للتصويت بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1) وهي الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون (A3+).

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على الجهود التي بذلتها خلال المفاوضات لصياغة هذا القرار (القرار 2736 (2024))، الذي يستوعب جزءا مهما من شواغل مجموعة A3+. ويعكس تصويتنا مؤيدين للقرار الاقتناع بأن المجلس يجب أن يستجيب بسرعة للحالة المقلقة في الفاشر، حيث تفرض قوات الدعم السريع حصارا لا يطاق على المدينة، التي تستضيف مئات الآلاف من المدنيين وترتكب انتهاكات لا توصف في المدن والقرى المجاورة. ولا تستثني أعمال قوات الدعم السريع البنية التحتية المدنية ولا المرافق الطبية أو الإنسانية. إن الهجوم الأخير على المرفق الطبي التابع لمنظمة أطباء بلا حدود الإنسانية غير الحكومية مثال على تلك الانتهاكات الجسيمة. لذلك من الضروري أن توقف قوات الدعم السريع حصارها للفاشر وأن تشارك الأطراف في عملية تهدئة التصعيد وضمان حماية المدنيين.

وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى المشاورات التي سيجريها الأمين العام مع الحكومة السودانية وأصحاب المصلحة الإقليميين لتقديم توصيات بشأن حماية المدنيين. يجب أن يستفيد هذا المسعى الحاسم الأهمية من آليات الوساطة والمساعي الحميدة القائمة بغية صياغة توصيات كافية وواقعية. وفي ذلك الصدد، نود أن نوضح تفصيلا مهما: الإشارات إلى السلطات السودانية في النص لا تشير إلا إلى الحكومة السودانية وحدها.

وينبغي التشديد بقوة على الدعوة الواردة في الفقرة 6 إلى الدول الأعضاء بالامتناع عن التدخل الخارجي. وفي ذلك الصدد، نذكر الذين يسروا نقل الأسلحة والعتاد العسكري إلى دارفور دعما لأحد أطراف النزاع بالتزاماتهم الواضحة، على النحو المنصوص عليه في تدابير حظر توريد الأسلحة ووفقا للقرار 1556 (2004) والقرار 1591 (2005).

ونعتقد أن هذا القرار يعبر عن رغبة المجلس القوية في اتخاذ خطوات استباقية للتصدي للتدخل الخارجي في النزاع في السودان، مع التدقيق في الدور السلبي للأطراف الفاعلة الأجنبية. ولذلك، نتطلع إلى التقرير عن تنفيذ هذا القرار في التحديث المقبل الذي سيقدمه الأمين العام. ونكرر دعوتنا إلى التنديد علنا وبحزم بالتدخل الأجنبي. الشعب السوداني لا يحتاج إلى المزيد من الأسلحة، بل يحتاج إلى السلام. فلنساعده على تحقيق ذلك. ونأمل أن ينضم الذين يدعمون طرفا ضد آخر إلى المسعى المشروع من أجل إحلال السلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهورها وندعو الأطراف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق عبر مختلف نقاط العبور الحدودية. وفي الشهرين الماضيين وحدهما، فر 8,8 ملايين شخص من ديارهم. والملايين لا يجدون سبيلاً للحصول على الغذاء ويعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. نظام الرعاية الصحية ينهار. وهناك تقارير متزايدة عن أعمال عنف مروعة ترتكب ضد النساء والفتيات والأطفال، وارتفع عدد الوفيات المبلغ عنها بشكل حاد. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية لتحسين التدابير الرامية إلى تيسير المساعدة الإنسانية، بما في ذلك تشغيل معابر حدودية مختلفة وإصدار التأشيرات. ونشجع على بذل المزيد من الجهود المتواصلة في هذا الصدد. ويجب أن يخضع فتح معابر حدودية إضافية للسلطة المباشرة للحكومة السودانية.

في الختام، نعرب عن أملنا في أن يسهم القرار إسهاما إيجابيا في تخفيف حدة التوترات وأن يدعم الجهود الجارية الرامية إلى حمل

الأطراف على الجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات. فلا بد أن يسود السلام في السودان.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني للمملكة المتحدة على جهودها خلال المفاوضات ولأعضاء مجلس الأمن على التزامهم.

صوتت سويسرا مؤيدة للقرار (القرار 2736 (2024)) وترحب باتخاذه. نظرا للحالة المقلقة للغاية في السودان، ولا سيما في الفاشر، يبعث المجلس من خلال هذا القرار برسالة قوية وهامة إلى أطراف النزاع، وخاصة إلى قوات الدعم السريع، لإنهاء الحصار المفروض على المدينة ووقف الأعمال القتالية فورا واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحديدا حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية. إن استمرار معاناة الشعب السوداني، المعرض على نطاق واسع لخطر المجاعة الوشيك، والخسائر الفادحة التي يتكبدها المدنيون أمور غير مقبولة وتتطلب اهتمام المجلس. ويجب على الطرفين وضع حد للحرب فورا والعودة إلى طريق المفاوضات.

وسنواصل المشاركة في المناقشات المقبلة وسنستمر في إيلاء الاهتمام لما يقدمه الأمين العام من معلومات مستكملة بشأن تنفيذ القرار المتخذ اليوم، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.

السيد كوبميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر مالطة المملكة المتحدة بوصفها القائمة على الصياغة على جهودها المكثفة بشأن هذا الملف وتشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهمالبناءة.

صوتت مالطة مؤيدة لهذا القرار الهام (القرار 2736 (2024)) الذي يدعو قوات الدعم السريع بصوت عال إلى إنهاء الحصار المفروض على مدينة الفاشر فورا. كما يدعو النص إلى وقف عاجل للأعمال العدائية في المنطقة ويطالب جميع أطراف النزاع بضمان حماية المدنيين والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويبعث القرار برسالة قوية بشأن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة والعتاد العسكري إلى دارفور، مذكرا جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء التي تيسر عمليات النقل تلك بالتزاماتها بالامتثال لتدابير حظر توريد الأسلحة وبأن مرتكبي هذه الانتهاكات يمكن إدراجهم ضمن المستهدفين بتدابير محددة الأهداف بموجب القرار 1591 (2005). ولم يترتب عن انتشار الأسلحة في جميع أنحاء السودان، ولا سيما الأسلحة التي توفرها جهات خارجية، إلا إدامة النزاع وخسائر في الأرواح. ونؤيد دعوة المجلس جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن هذا التدخل الخارجي.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك خطر المجاعة الوشيك، ولا سيما في دارفور. ويساورنا قلق كبير إزاء الهجوم الأخير على مستشفى الفاشر الجنوبي الذي أودى بحياة عاملِين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على نحو مأساوي. وبالمثل، فقد روعتنا التقارير التي تفيد بوقوع مجزرة في ود النورة في ولاية الجزيرة. والنهب الجاري للإمدادات الإنسانية أمر لا يمكن السكوت عليه. ونشدد على الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية على نحو كامل وسريع وآمن ومستدام وبلا عوائق عبر الحدود وعبر خطوط التماس إلى دارفور وغيرها من المناطق المتأثرة بالنزاع.

وتؤكد مالطة من جديد على ضرورة محاسبة أولئك المسؤولين عن معاناة المدنيين التي تفوق الوصف. وعلى تلك الجبهة، ندين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال.

ولا بد من تنفيذ هذا القرار على الفور. ونرحب باتخاذ القرار، اليوم، والذي يمثل جهدا هاما لدعم الالتزام بوقف فوري ومستدام لإطلاق النار ولضمان حماية المدنيين. وما فتئنا نقدم دعمنا للمبعوث الشخصي لعمامرة الذي تكتسي جهوده الرامية إلى إيجاد أوجه تآزر، بما في ذلك مع الاتحاد الأفريقي، أهمية بالغة للمساعدة في النهوض بعملية سياسية شاملة تهدف أيضا إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة. ونتطلع إلى الحصول على معلومات محدثة بانتظام عن جميع عناصر القرار.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين مؤيدة للقرار المتعلق بالحالة في الفاشر الذي اتخذه مجلس الأمن منذ لحظات (القرار 2736 (2024)).

لقد أدى التصعيد الأخير للحالة في الفاشر ومواقع أخرى إلى وقوع مئات الآلاف من المدنيين في مرمى النيران. وتثير التطورات على أرض الواقع القلق وتجذب اهتماما دوليا متزايدا. ولن يؤدي السماح باستمرار القتال إلا إلى تفاقم معاناة المدنيين وتعميق الأزمة الإنسانية وإغراق المنطقة بأسرها في مزيد من الاضطرابات. وفي ضوء ذلك، أيدت الصين اتخاذ المجلس قرارا للتشجيع على وقف الأعمال القتالية وتهدئة الحالة دون تأخير وضمان أقصى قدر من الحماية للمدنيين. وينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهود الوساطة التي يبذلها وأن يساعد أطراف النزاع على إيجاد حل سياسي من أجل تحقيق سلام دائم.

يواجه السودان حاليا أزمة إنسانية خطيرة ويمثل نقص الأموال التحدي الرئيسي. فبعد مرور ستة أشهر تقريبا على بداية عام 2024، لا يتجاوز مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية المتعلقة بالسودان 16 في المائة. ويشجع القرار المتخذ للتو جميع الأطراف على الوفاء الكامل والفوري بتعهداتها وزيادة المعونة الإنسانية. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة التقليدية، إلى تقديم المساعدة على نطاق واسع لمساعدة السودان بفعالية في تحسين قدراته على الاستجابة الإنسانية وضمان وصول عمليات المعونة إلى كل المحتاجين لأقصى حد ممكن. وتؤيد الصين تأمين الوصول الكامل والسريع للإمدادات الإنسانية وترحب بالجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة السودانية في الآونة الأخيرة لتحقيق تلك الغاية.

وفي الوقت نفسه، يجب التأكيد، بشأن مسائل من قبيل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، على وجوب أن يحترم المجتمع الدولي سيادة السودان وسلامته الإقليمية احتراما كاملا وأن يأخذ الشواغل المشروعة للحكومة السودانية على محمل الجد وأن يتقيد تقيدا صارما بالمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة وأن يتجنب استخدام عمليات المعونة كأداة أو تسييسها. فمستقبل السودان بأيدي السودانيين أنفسهم.

ويحدو الصين أمل صادق في أن يتجاوز السودان محنة الحرب وأن يستعيد السلام والهدوء في أقرب وقت ممكن ونظل ملتزمين بالاضطلاع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنعت روسيا عن التصويت على القرار الذي أعدته المملكة المتحدة بشأن الحالة في الفاشر في السودان (القرار 2736 (2024)).

وبينما بذل القائمون على الصياغة البريطانيون بعض الجهد في إعداد النص، خاصة فيما يتعلق بنقل الفواصل في المرحلة النهائية، كان من المستحيل بكل بساطة ضمان التصويت بتوافق الآراء على القرار لأنه يتعارض مع الواقع الميداني ويتجاهل التعليقات الرئيسية للسودانيين أنفسهم التي أثارها أيضا الأعضاء الأفارقة في المجلس.

في البداية، قُدم النص بوصفه محاولة للرد بسرعة على الأحداث في الفاشر، عاصمة شمال دارفور، ولدعوة قوات الدعم السريع إلى إنهاء حصارها. غير أنه مر أكثر من أسبوعين على مناقشة النص لأول مرة. وخلال تلك الفترة، وبفضل جهود زملائنا الغربيين، خضع النص لتعديلات كبيرة والآن أضحت الحالة في الفاشر مجرد ذريعة. ومن الصعب تحديد الهدف الحقيقي للقرار بالضبط باستثناء ما هو واضح: تمكين الأمم المتحدة من مواصلة رصد الحالة واقتراح قرارات مشكوك فيها من زاوية احترام سيادة البلد ووحدته.

لا يمكننا أن ننضم إلى الدعوة المقترحة الموجهة إلى جميع الأطراف السودانية بكفالة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية بحرية، بما في ذلك الشحنات عبر الحدود. ونسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن مسائل مراقبة الحدود الوطنية وعبور أي سلع للحدود مسألة سيادية تخص السلطات المسؤولة. وأي محاولة لفرض استثناءات مصطنعة لذلك المبدأ الأساسي، بل وتفويض السلطة إلى جهة فاعلة من غير الدول، تشكل انتهاكا صارخا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. وأؤكد على أنه يجب ألا تكون هناك، بل ينبغي ألا تكون هناك، أي عمليات لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود من دون موافقة السلطات الرسمية في السودان. وندعو قطاع الشؤون الإنسانية في

الأمم المتحدة إلى التقيد الصارم بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وندعو بعض أعضاء المجلس إلى التوقف عن التخفي خلف النوايا النبيلة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السودان. ومن الواضح أنهم يفعلون ذلك لخدمة مخططاتهم الخاصة، وهو أمر بعيد كل البعد عن كونه أمرا بنَّاء. وكما أظهرت تجارب بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يمكن تماما إيصال جزء كبير من السلع الإنسانية إلى السودان في ظل الظروف الراهنة بل وقد نفذ ذلك بنجاح. إنها ببساطة مسألة تتعلق برغبة زملائنا الغربيين في اتباع ذلك المثال الإيجابي والبدء في التعاون مع السلطات السودانية. وفي الوقت نفسه، فإننا نثق في أن بورتسودان ستكون قادرة على طرح وجهات نظرها بشأن الطرائق المناسبة لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية.

ولا نتفهم تماما علة بعض الوفود التي تحاول المطالبة بتقديم تقارير جديدة عن السودان، وإن كان ذلك متضمنا في التقارير المتعلقة بالقرار 2715 (2023). وقد لاحظنا مراراً عدم وجود موظفين للأمم المتحدة في الميدان في السودان قادرين على إعداد مثل هذه التقارير، وبما أن هؤلاء الموظفين يكتبون عن بعد، فإنهم لا يستطيعون أن يعكسوا بموضوعية التطورات في البلد.

ونحن لا نميل أيضا إلى المبالغة في تضخيم مشكلة الجوع في السودان. نعي أن البلد يواجه تحديات خطيرة في ضمان الأمن الغذائي. بيد أن التحديات لا ترتبط في المقام الأول بنقص الأغذية، بل بصعوبات في توزيعها على عدد من المناطق التي ترزح تحت وطأة الأعمال العدائية والحالة المالية الصعبة للسكان. وبدلاً من استغلال موضوع المجاعة كأداة بشكل مصطنع، ينبغي إعطاء الأولوية للتعاون مع السلطات السودانية في معالجة مشكلة الغذاء وتقديم الدعم للزراعة. وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى أن إساءة استخدام موضوع المجاعة الحتمية سيقوض مصداقية تقييمات الأمم المتحدة للحالة فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

ونشير إلى أن القرار 2724 (2024)، الذي جرى اتخاذه على عجل في المجلس في شهر آذار/مارس خلال شهر رمضان المبارك، ظل حبرا على ورق. غير أن مقدمي مشروع القرار، بدلا من السعي إلى تنفيذه، قدموا وثيقة مماثلة له في الأساس. كما أن القرار الحالي لا يتضمن أي مقترحات موضوعية لمعالجة الحالة المعقدة في السودان. ومن الواضح أن الوثيقة لا تأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجانب السوداني ولا تستند إلى أي اتفاقات تم إبرامها.

ونشير إلى أن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، سيكون في نيويورك الأسبوع المقبل. وحينها سيتمكن من تسليط الضوء على جهوده وسيقدم إلى المجلس إرشادات بشأن الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها. وعلى عكس بعض المبعوثين الغربيين، فإنه لا يسافر إلى كافة أنحاء المنطقة فجسب بل إلى السودان نفسه. ولذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لم ينتظر المنسقون البريطانيون تلك الإحاطة، وهم الذين أجلوا هذا الأمر لمدة أسبوعين منذ بدء القتال في الفاشر. إما أنهم لا يثقون في الاستنتاجات التي خلص إليها وسيط الأمم المتحدة أو أنهم أرادوا استباق استنتاجاته.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مجلس الأمن يجب أن ينظر في جميع النزاعات على أساس كل حالة على حدة وألا يفرض ردود أفعال مصطنعة عليها لتحيق أغراض سياسية. وتختلف جميع النزاعات بشكل كبير من حيث تاريخها، وطابع ديناميكاتها الخارجية والداخلية، والقدرات العسكرية فيها، وإمكانية مغادرة اللاجئين إلى البلدان المجاورة، ونطاق المساعدات الإنسانية. ونحن مقتنعون بأنه، في السياق السوداني، ينبغي إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة ووحدة البلد وسلامة أراضيه من خلال التوصل إلى حل سياسي يحدده الشعب السوداني نفسه.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب سلوفينيا باتخاذ القرار 2736 (2024) وتشكر المملكة المتحدة على قيادتها. إن الحالة في الفاشر تستلزم استجابتنا الموحدة والواضحة والفورية.

ويجب على المجلس ألا يظل صامتاً أمام الكارثة الإنسانية التي تحدث في السودان، وباتخاذ هذا القرار اليوم، فإن دعواته إلى الأطراف المتحاربة عالية وواضحة مرة أخرى. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار.

لقد صوتت سلوفينيا مؤيدة لمشروع القرار لأنها تعتقد أن من واجب المجلس أن يعرب عن قلقه إزاء الظروف القاسية في الفاشر وفي جميع أنحاء السودان. وفي هذا الصدد، ندين بشدة أيضاً الهجوم المميت الذي وقع في قرية ود النورة.

إن الوضع الإنساني في الفاشر وحولها، التي تحاصرها قوات الدعم السريع، يتجاوز الخطر. نشدد على الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس إلى الفاشر وكافة أنحاء دارفور بشكل فوري وآمن ودون عوائق. ويجب ضمان الحصول على الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والماء والرعاية الصحية والإمدادات الطبية. ونشيد بالعمل المتفاني الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين يواصلون بذل جهودهم في أصعب الظروف.

وتدعو سلوفينيا مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى إعطاء الأولوية لحماية جميع المدنيين والتقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندين إدانة قاطعة جميع أشكال العنف العشوائي ضد المدنيين، ولا سيما استهداف النساء والأطفال، وعمليات القتل ذات الدوافع القبلية، وجميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. يجب أن تكون مخيمات النزوح ملاذاً آمناً للمدنيين والنساء والأطفال والجرحى، وألا تكون تحت أي ظرف من الظروف هدفاً لمزيد من الهجمات، مما يؤدي إلى تفاقم الصدمات الجسدية والنفسية للضحايا. ويجب أن تتوقف الهجمات على البنية التحتية المدنية المستخدمة في توفير الخدمات الأساسية والمنقذة للحياة. وندين بشدة الهجمات على المرافق الإنسانية والطبية، مثل الهجمات الأخيرة على مستشفى الجنوب في الفاشر.

ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف بوقف جميع الأعمال العدائية فوراً واستئناف محادثات السلام. ونواصل دعم جهود السيد رمطان لعمامرة وجهود الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وقادة المنطقة والبلدان المجاورة، فضلاً عن الشركاء الدوليين، من أجل إنهاء الأزمة. ونكرر أيضا دعوتنا إلى الدول الأعضاء بأن تمتنع عن أي شكل من أشكال التدخل الخارجي الذي يفاقم تأجيج النزاع وأن تمتثل لحظر الأسلحة القائم.

لا تزال سلوفينيا ملتزمة بدعم تحقيق السلام والأمن والعدالة في السودان.

رفعت الجلسة الساعة 15/40.